هنكاريا نموذج متميز في المرحلة الاقتصادية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي

أ٠م٠د٠ستار شدهان الزهيري/ كلية القانون/ جامعة واسط
أ٠م٠د٠زهير خضير عباس/ كلية القانون/ جامعة واسط
م٠م كرار علي كطوف/ كلية القانون/ جامعة واسط

المقدمة

تعد هنكاريا احدى دول شرق اوربا ، وقد اجريت عملية التحول السياسي والاقتصادي في تلك الدول بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي بعد سلسلة من الغضب الشعبي في تلك الدول مع الملاحظة ان تلك الدولة اخذت بالنظام الاقتصادي اقتصاد السوق الحر والنظام الديمقراطي الذي يعطي حرية المشاركة السياسية وتعزيز حقوق الانسان. لذلك فأن اختيار دول اوربا الشرقية في عملية التحول السياسي والاقتصادي اتخذت تبعاً لظروف تلك الدول فمنها التحول السلمي الذي اتخذ سلسلة من المفاوضات بين السلطات الحاكمة والمعارضة منها من اتخذ سياسة العنف وذلك من خلال القيام بثورات للقضاء على السلطة الحاكمة المتمثلة بالاحزاب الشيوعية وبالنظام لذلك موجة التحول في دول اوربا الشرقية انتشرت في تلك الدول وانتصر النظام الديمقراطي واقتصاد السوق ، وفي سياق ذلك فأن هنكاريا اجريت فيها عملية التحول بالطرق السلمية في ظل ذلك فأننا سوف نتناول في بحثنا هذا من خلاله ثلاث مباحث رئيسية هي :

المبحث الاول :الاصلاح السياسي في هنكاريا

المبحث الثاني :الاصلاح الاقتصادي في هنكاريا بعد انهيار النظام الاشتراكي

المبحث الثالث : اثر التحول السياسي والاقتصادي في هنكاريا على تحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي

اشكالية البحث

يعد موضوع الاصلاح السياسي والاقتصادي من المواضيع المختلفة في شأنها لكونها تختلف من دولة الى دولة اخرى اي حسب ظروف كل دولة ومكانتها الاقتصادية ومواردها البشرية ؛ لذلك لا بد لهذه الدراسة الاجابة عن التساؤلات مهمة تتلخص بكيفية اجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية في هنكاريا وماهي الاثار السياسية والاقتصادية لتلك الاصلاحات على الواقع السياسي والاقتصادي للبلد وهل حققت النتائج الطموحة للمجتمع الهنكاري .

فرضية البحث

ثبتت هنكاريا عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي في وقت واحد مدعومة من دول الاتحاد الاوربي وصندوق النقد والبنك الدوليين لكن هذه الاصلاحات تواجه قصور الادارة في تنفيذ تلك الاصلاحات فضلاً عن وجود معارضة لتلك الاصلاحات نظراً لتأثيرها على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هنكاريا ويهيمن و يهدف البحث الى بيان تأثير تلك الاصلاحات على الجانب السياسي والاقتصادي في هنكاريا وبيان خطوات الاصلاح وما حققته من اتجازات او فشل في مسيرة الاصلاح .

المبحث الاول- الاصلاح السياسي في هنكاريا

شكل موضوع التحول السياسي في هنكاريا نقطة تحول في المسيرة الديمقراطية للنظام السياسي الديمقراطية وبالرغم من ان عملية التحول اجرت في هنكارياوفقاً لتوافق القوى السياسية الحاكمة والمعارضة ومن خلال هذا التوافق

اجرت العملية السياسية بصورة طبيعة من خلال سن التشريعات واستمرار عملية التحول السياسي في هذا المبحث سوف نشير الى مسيرة الاصلاح السياسي في هنكاريا .

المطلب الاول - بداية الاصلاح السياسي في هنكاريا

بعد مرور أكثر من ربع قرن على عالم المعجزات وهو الوصف الذي أطلقه عالم التاريخ تيهونغارتون اش على العام ١٩٨٩ الذي انهارت فيه الإمبراطورية السوفيتية وعند دراسة تجارب دول شرق أوربا السابقة ، إذ نلاحظ تميز ثلاث مبادئ أساسية مرتبطة بالشيوعية وهذه المبادئ هي :-

١. تسويق الحسابات مع الماضي الشيوعي فيما يتعلق بتفسير العناصر التاريخية المكونة للحاضر .

٢. المشاكل المرتبطة بتأثير أقطاب النظام الشيوعي في مرحلة التحول الديمقراطي التي حلت بعد عام ١٩٨٩ .

٣. التعامل مع حقيقة وجود الحزب الشيوعي وغيره من المنظمات والأفراد الذين يروجون للشيوعية . [١]

ويأخذ على هنكايا أن عملية التحول نحو الاصلاح السياسي والاقتصادي اتخذ الأسلوب السلمي ومن أجل تبني الاصلاح السياسي والتحول نحو النظام الديمقراطي الذي يعزز الحرية والمساواة والعدل فقد تبنت قوى المعارضة أسلوب التفاوض في كثير من الأحيان مع السلطة الحاكمة أو بين قوى وفصائل المعارضة نفسها وهذا يدل على أن أسلوب الحوار طغى على أسلوب استخدام القوة في حل القضايا التي تواجه النظام السياسي الجديد .

أن المبادئ الأساسية التي اعتمدتها المعارضة في صياغة النظام الجديد يقوم على مبادئ أساسية وهي :-

١. صياغة الأطر الدستورية والقانونية الحاكمة ووضع دستور جديد .

٢. تحديد بنية البرلمان (مجلس واحد أو مجلسين) .

٣. اختيار نظام انتخابي يقوم على التمثيل النسبي أو المزدوج بين نظامين .

أنهار النظام الشيوعي في هنكاريا في نهاية الثمانينات من القرن العشرين بشكل سريع وسلمي ، وفي بداية التسعينات نجحت البلاد في ايجاد نظام ديمقراطي ، وهذا التحول لم يكن ممكناً لو التقاليد والمبادئ الأساسية لثورة ١٩٥٦ ضد الشيوعية وقد أنطوى تغير النظام السياسي إلى تغير في القيم . [٢]

يشكل التحول الديمقراطي خلال ثلاث سنوات (١٩٨٧-١٩٩٠) فترة التحول السلمية التي أنهت نظام الحزب الواحد والتحول نحو نظام الأحزاب التعددية ، والنظام الديمقراطي ، بدأت المفاوضات بين حزب العمال الاشتراكي المجري (الحزب الشيوعي) مباحثاته مع المعارضة في يونيو – سبتمبر ١٩٨٩ وسميت حينها بالطاولة المستديرة الوطنية وفي ٢٣ أكتوبر ١٩٨٩ تم التخلي عن تسمية هنكاريا الشعبية وابدالها بجمهورية هنكاريا ، وهي إشارة عن الحزب الحاكم الشيوعي عن التخلي عن بعض مفاهيمه الايديولوجية والانفتاح على المعارضة.[٣]

وفي مارس – أبريل ١٩٩٠ تم اجراء انتخابات ديمقراطية – متعددة الاحزاب ، وقد حصل الحزب الشيوعي (٢,٧%) من الأصوات والحزب الاشتراكي المجري (٨,٦%) وحزب الفلاحين الصغار على (١١,٤%) والحزب الديمقراطي المسيحي على نسبة (٥,٤%) وحزب منبر الديمقراطيين المجريين على (٤٣%) وهو حزب قوي محافظ وحصل حزب الديمقراطيين الأحرار على (٢٤,٤%) وهو حزب ليبرالي وحصل حزب الديمقراطيين الشباب على (٥,٧%).[٤] وتم تعديل الدستور في عام ١٩٨٩ ودخل حيز التنفيذ وأصبحت الحكومة بموجب الدستور ، مسألة أمام

البرلمان وكلف رئيس الحكومة بإدارة السياسة التنفيذية للبلاد ، ويتم أنتخاب رئيس الدولة من قبل البرلمان لمدة خمس سنوات التي يتمتع بصلاحيات ومهام فخرية يسمي رئيس الدولة رئيس الحكومة اعتماداً على نتائج الانتخابات الذي يقوم بدوره بأختيار الوزراء ، أما البرلمان الهنكاري فيتكون من مجلس واحد عدد أعضاءه (٣٨٩) عضواً يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات في انتخابات نيابية عامة ، أما المحكمة الدستورية فتتكون من أحدى عشر عضواً ولها القدرة على تغير القوانين المخالفة للدستور . (٥)

وفي انتخابات ١٩٩٤ فاز الحزب الاشتراكي في الانتخابات البرلمانية وقد حقق نتائج اقتصادية وسياسية اهلته إلى الاستمرار في الحكم في دويلات متتالية وفي ٢٣ نيسان ٢٠٠٦ جرت الانتخابات البرلمانية بعد أنضمامهنكاريا إلى الاتحاد الاوربي عام ٢٠٠٤ ، وقد جرت حملة انتخابية بين الحزب الاشتراكي المجري (حزب اليسار) وبين حزب التجمع الوطني المجري فيبرس (حزب قومي يميني) والأحزاب اليسارية واليمينية لاتحمل برامج وشعارات والفرق بين الحزبين هو التركيز على القضايا القومية ، وفي هذه الانتخابات البرلمانية وصلت إلى البرلمان أربعة أحزاب رئيسية وهو الحزب الاشتراكي المجري وحصل (٤٩,٥%) وحصل حزب التجمع الوطني المجري فيبرس (٤٢,٥%) وحصل حزب الديمقراطيين الاحرار على نسبة (٤,٧%) وحصل حزب المحفل الديمقراطي المجري على نسبة (٣%) وقد أستمر الحكم من خلال تشكيل أئتلاف حاكم بين الحزب الاشتراكي وحزب الديمقراطيين الاحرار . (٦)

حكم الحزب الاشتراكي المجر البلاد عام ٢٠١٠ وخسر الحزب أنتخابات عام ٢٠١٠ التي فاز بها يمين الوسط في الانتخابات التشريعية وبأغلبية مقاعد البرلمان وبشكل لم يسبق له مثيل في الساحة الاوربية حيث حقق ما يزيد على (٦٧%) من الأصوات ، وتأتي خسارة الحزب الاشتراكي المجري الانتخابات نتيجة عوامل بنيوية داخلية تخص الحزب نفسه تميزت بنمو وطغيان الفساد المالي والاداري وأستغلال المال العام المتأتي من دافعي الضرائب ، والتي تسبب في فضائح كبيرة في مجالات متعددة ، مما حدى بالناخبين إلى التصويت المطلق لصالح حزب اليمين الوسط المتحالف مع المسيحيين الديمقراطيين ، فقد أتبعت الحكومة المجرية برئاسة رئيس الوزراء أوريان فيكتور سياسة اقتصادية واجتماعية عزلت فيها عن محيطها الداخلي والأقليمي بدءاً بتشريع قوانين تنسجم مع توجهاتها الوطنية والقومية المتشددة وذات البعد المركزي ، منها قوانين الاعلام واستقلال القضاء وحرية الأديان والبنك المركزي والتي أعترض عليها الأوروبيين والولايات المتحدة الامريكية وأكد الطرفان أن هذه القوانين لا تنسجم مع المعايير الأوروبية في بناء دولة القانون والمؤسسات .(٧)

المبحث الثاني- الاصلاح الاقتصادي في هنكاريا بعد انهيار النظام الاشتراكي

في هذا المبحث سوف نوضح مرحلة الاصلاح الاقتصادي في هنكاريا وماهي الامكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها من الناحية البشرية والموارد الطبيعية والمادية وماهو الأسلوب أو المنهج الاصلاحي الذي أستخدم في عملية الاصلاح .

المطلب الأول : الموارد الاقتصادي في هنكاريا

المجر (بالمجرية MDjrorsaig) وهي دولة داخلية صغيرة تقع في وسط أوروبا تبلغ مساحتها نحو (90.03) ألف كم^{٢} يحدها من الشمال سلوفاكيا ومن الشمال الشرقي أوكرانيا ومن الشرق رومانيا ومن الجنوب صربيا والجبل الأسود وكراوتيا وسلوفينيا ، ومن الغرب النمسا .

تقع هنكاريا وسط السهل الباتوني يشغل القسم الأعظم منه حوض الدانوب الأوسط معظم أراضي هنكاريا منخفضة ويقع نحو ثلثي البلاد على ارتفاع أقل من (١٩٨)م فوق سطح البحر ، كل المناطق سهلية ماعدا بعض الجبال المنخفضة في الشمال ، أعلى منطقة في هنكاريا جبل كاكنس (١,٠١٥)م فوق سطح الأرض ، أما غربي هنكاريا فيتكون من تلال وجبال منخفضة[٨] ، اما من ناحية التضاريس تقسم الأراضي المجرية إلى أربعة أقاليم جغرافية وهي السهل الكبير وتوجد فيه أخصب الأراضي الزراعية وأقليم عبر الدانوب وتكثر فيه الجبال والتلال والسهل الصغير وهو أصغر الأقاليم ويمتد على شكل منطقة سهلية قليلة الارتفاع والمرتفعات الشمالية وهو جزء من جبال الكربات ويعد الأقليم من المناطق الجميلة لشدة انحدار الجبال ويمتاز مناخ هنكاريا بأنه قاري جاف نسبياً شتاؤها بارد وصيفها حار ويوجد في هنكاريا حقول الانهار فيها هو نهر التيزا الذي يبلغ طوله (٥٧٩)كم ويجري من الشمال إلى الجنوب في المنطقة الشرقية من البلاد وهو أحد الاطراف نهر الدانوب وتوجد أكبر بحيرة في وسط أوروبا وهي بحيرة بالاتون . وتشتهر هنكاريا بالقطاع الزراعي إذ تعد خصوبة التربة وصلاحية المناخ وملائمته للزراعة من أهم عناصر الموارد الطبيعية وتقدر الأراضي الزراعية نحو (٦٥%) من مساحة البلاد ويعمل في القطاع الزراعي (٨%) من اليد العاملة وتعد الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية حيث تسهم مع التعدين بنحو ثلث الناتج المحلي الاجمالي كما تستوعب (٢٧%) من القوة العاملة ومن أهم المنتوجات الصناعية الفولاذ ووسائط النقل ومعدات سكك الحديد والمعدات الكهربائية والالكترونية والمنتجات الغذائية والأدوية والمنسوجات والألمنيوم. [٩]

المطلب الثاني : بداية الاصلاح في هنكاريا

شهد الاقتصاد الهنكاري مرحلة التحول إلى أقتصاد السوق تزامن مع مرحلة الاصلاح السياسي ، وثمت سمات مشتركة وتتميز بها اقتصاديات دول أوربا الشرقية أنها يغلب عليها التخلف التكنولوجي وضعف الانتاج في القطاعات الاقتصادية وشيوع البيروقراطية وأنتشار الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة وسيطرة رجال السلطة ، على المؤسسات الاقتصادية فضلاً عن ضعف المنافسة وزيادة خسائر الشركات المنتجة ، وهذه السمات تركت آثارها الكبيرة على الدولة بصورة خاصة وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الهنكاري بصورة عامة.[١٠]

وهذه التحديات امام تطور الاقتصاد الهنكاري ، فقد سارعت إلى تبني نهج الاصلاح الاقتصادي واقتصاد السوق الحر ، عبر إجراء سلسلة من التغيرات في المنظومة القانونية واصدار القرارات التي تهدف إلى تبني عملية الاصلاح الاقتصادي في هنكاريا وكحال مثيلاتها من دول أوروبا الشرقية ، واجهت رومانيا تحديات كبيرة في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق الحر ومن هذه التحديات كما يأتي :- [١١]

١. التفاوت الكبير بين مستويات أقاليم هنكاريا .

٢. التزايد السريع في أعداد المسنين وتراجع عدد السكان .

٣. أنتشار البطالة بين الشباب فيها .

٤. الافتقار إلى الابتكارات العلمية والتكنولوجية .

٥. ضعف نظام السلطة الحاكمة وضعف حوكمة الشركات .

٦. زيادة الاختلال في الاقتصاد الكلي والعجز في الحساب الجاري نتيجة سياسة الاقتراض من الخارج .

كانت الاصلاحات الاقتصادية في هنكاريا منذ بداية عام ١٩٥٦ أي بعد الثورة حققت الحكومة سيطرتها على الاقتصاد وفي عام ١٩٦٨ أدخلت نظام السوق الحر ومن خلال برنامج سمي الألية الاقتصادية الجديدة وفي هذا البرنامج ظلت الدولة تضع الخطط ولكن بتوجهات أقل من الماضي ، وفي البداية أدى هذا النظام إلى تحقيق نمو اقتصادي وتحسين في مستوى الحياة ولكن اعداد هذا النظام في الاتحاد السوفيتي السابق وفي هنكاريا اعاقوا البرنامج بالإضافة إلى تأثير ارتفاع أسعار النفط والمواد الخام في السبعينيات من القرن العشرين والذي أدى إلى بطء النمو الاقتصادي في المجر وأنتهى النظام في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين ولتقليل العجز الاقتصادي وإعادة عجلة النمو الاقتصادي أدخلت الدولة تغيرات جذرية في الاقتصاد خلال الثمانينيات من القرن العشرين ومنح مديرو الشركات صلاحيات اتخاذ القرارات وتوقفت الحكومة عن مساعدة الشركات الخاسرة ، بينما سمحت للشركات الناجحة بدفع أجور عالية للعمال فيها وشجعت بتشكيل الشركات الخاصة التي تجذب المشتركين من الخارج .

وفي عام ١٩٩٠ حققت الحكومة غير الشيوعية سيطرتها على الأعمال التجارية فضلاً عن بيع الشركات الحكومية وتشجيع التنافس والانتاجية الاقتصادية .[١٢]

قبل الانتقال النهائي إلى أقتصاد السوق كان نمو القطاع الخاص لابأس به في هنكاريا لذلك كان أسرع من غيره في التخلص من الماي ، وبعد سنوات قليلة نتيجة الاضطرابات من الانهيار ، بدأت المجر في بناء الجاد وأتخذت تدابير أثارت الاعجاب في الاصلاح الهيكلي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي ، كانت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة والاسعار فأنخفض الناتج بنحو (٢٠%) وأرتفعت أسعار الاستهلاك إلى (١٦٢%) والبطالة إلى (١٢,٢%) هذا الأمر لم يؤثر على سياسات الحكومة الاشتراكية في استكمال الاصلاحات وتبني الخصخصة الكاملة من خلال بيع الشركات الحكومية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص حتى أنه أرتفعت مساهمته في النشاط الاقتصادي وشكل نسبة (٨٠%) من الاقتصاد الوطني في عام ١٩٩٨ . [١٣]

لكن مرحلة التحول الاقتصادي كانت بدايتها مكلفة على المجتمع والدولة فقد أنخفضت عائدات التصدير بسبب توقف كثير من شركات القطاع العام عن الانتاج وتزايد التضخم ،وأرتفع الدين العام حتى وصل إلى (٣١,٦) مليار دولار ، بعد هذا التراجع أتخذت الحكومة الاشتراكية سياسة اقتصادية اكثر انفتاحاً على القطاع الخاص والدعم من الاتحاد الأوروبي أثمرت تلك السياسة عن تبني عملة محلية ((فورنت)) حتى حققت أعلى نمو من دول أوروبا الشرقية عام ١٩٩٩ ، وبينت أن الاضطرابات منتصف التسعينيات ليس علامة ضعف بل هو عدم نضج السوق الذي عليه أن يحضن المرحلة الانتقالية في هذه الفترة وفر الاستثمار الاجنبي ودخوله القوي في الخصخصة ، الذي يمتلك الخبرة الادارية ، ساهم ذلك في تطوير الخدمات المصرفية والاتصالات والتصنيع الصيدلاني والكيمياوي ، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الانتاجية الذي أنعكس بدوره على النشاط الاقتصادي مما أدى إلى زيادة الصادرات .[١٤]

لكن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها المجر هو العجز المالي وتراجع مؤشرات النمو الاقتصادي لاسيما في عام ٢٠٠١ وصلت إلى (٣,٣%) بعدما كانت (٦,٦%) عام ٢٠٠٩ حتى أنه وصل العجز الحالي عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ إلى نسبة (١٠%) مما ألزم المجر ببرنامج تقشفي في الانفاق ، أمام هذه التحديات كان على الحكومة الاشتراكية تبني سياسات اقتصادية جديدة لها القدرة على تطوير الاقتصاد الهنكاري وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، لذلك أتخذت سياسة الاصلاح عرف برنامج الاصلاح الوطني (NRP) يقوم على مفاصل أساسية تتعلق بوسائل ترسيخ الاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشكلة الرئيسية وهي وع المالية العامة ورفع امكانيات سوق العمل وتنمية الانتاجية .

وأعد البرنامج أن التحديات الرئيسية هي :- [١٥]

١. تخفيض العجز المالي عبر السيطرة على الانفاق ، وضبط اجراءات وآليات التمويل كعامل رئيسي في رفع كفاءة وتنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

٢. تفادي الارتفاع المفرط لأسعار الفائدة وتجنب رفع الضرائب حفاظاً على القدرة التنافسية وفعالية التصدير .

٣. تطوير البحث وأليات الإيداع والابتكار . وأشراك القطاع الخاص والشركات الأجنبية في هذا التوجه .

٤. تحسين بيئة الأعمال ، عبر الاصلاح الضريبي والحد من التكاليف الإدارية .

٥. وضع المنافسة إلى الامام ، وفتح أسواق جديدة .

٦. الاهتمام بالبنية التحتية إصلاحاً وبناءاً وتطويراً .

٧. رفع معدل النشاط الاقتصادي والعمالة ، عبر جذب المزيد من العمل واصلاح نظام البطالة والمستحقات الاجتماعية والتقاعد المبكر .

٨. الحد من التفاوتات الاقليمية والقطاعية في سوق العمل .

٩. تعزيز الرأسمال البشري تدريباً وتعليماً واصلاح النظام التعليمي للجوامع الحاجات الاقتصادية.

وفي ظل هذه السياسة للحكومة الاشتراكية فأن معدل النمو الاقتصادي انخفض من عام ٢٠٠٢ بعدما كان (٥,٥%) إلى (٧,٤%) عام ٢٠٠٣ ثم أرتفع في عام ٢٠٠٤ إلى (٦,٨%) وأنخفض في عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بنسبة (٣,٦%) ثم (٣,٩%) وبدأ بالارتفاع في عام ٢٠٠٧ وصل إلى (٧,٩%) .

أما معدل التضخم فقد بدأ بالارتفاع من عام ٢٠٠٢ بعدما كان (٦,٤%) إلى (٧,٩%) عام ٢٠٠٧ في حين تراجعت نسبة البطالة بعد أن كانت عام ٢٠٠٤ (٤,٨%) إلى (١,٦%) عام ٢٠٠٧ وتراجع عجز الموازنة وصل إلى (١٥,٢%) عام ٢٠٠٧ . [١٦]

واجه الاقتصاد الهنكاري تداعيات عديدة وبدأت آثارها واحة على معالم الاقتصاد الهنكاري وذلك بفعل عوامل خارجية مر بها الاقتصاد العالمي بشكل واضح مما أثر بالفعل على الاقتصادات الأوروبية بشكل عام وحل الاقتصاد الهنكاري بشكل خاص نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨ ولازالت آثارها واحة إلى بعض الاقتصادات الأوروبية وهذه الأزمة أثرت بشكل كبير على أقتصادات أوروبا الشرقية ومنها بالذات الاقتصاد الهنكاري إذ أسهمت الأزمة عن تراجع نمو الاقتصاد الهنكاري وصل في عام ٢٠٠٨ إلى (٠,٦%) وتراجع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من عام (٢٠٠٦-٢٠٠٨) أي (٤,١%-٠,٨%) [١٧] مع استمرار تراجع النمو الاقتصادي بفعل الأزمة الاقتصادية وزيادة البطالة وهذا التراجع أسهم بشكل كبير في تراجع الأداء الاقتصادي وزيادة البطالة والفقر التي أثرت على المجتمع الهنكاري[١٨] أمام فشل كبير وواضح في عدم وجود أي حلول لمشاكل الاقتصاد الهنكاري من قبل الحكومة الاشتراكية التي اسهمت هذه الأزمة تراجع أداء الاقتصاد الهنكاري في خسارة الحزب الاشتراكي السلطة في عام ٢٠١٠ ووصول الحزب اليميني إلى السلطة في هنكاريا لذلك عقدت الدول الأوروبية اجتماعاً لقادة الاتحاد الأوروبي لدعم بلدان شرق وسط أوروبا في مواجهة ما أطلقت عليه انجيلا ميركل المستشارة الألمانية أزمة دولية استثنائية .

أن الغضب المتصاعد نتيجة الانكماش والبطالة والديون يؤدي إلى توترات اجتماعية وعرفية وأن تصبح الحكومات الاصلاحية والبنوك جميعاً أهدافاً للاحتجاجات العامة عندما تكون وسائل العيش معرضة للخطر لذلك فأن هنكاريا ترزخ تحت ضغوط مالية قاسية التي حصلت على حزم الانقاذ من صندوق النقد الدولي والأتحاد الأوروبي لتدارك الأزمة الاقتصادية . (١٩)

المبحث الثالث- اثر التحول السياسي والاقتصادي في هنكاريا على تحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي

اثرت التحولات السياسية والاقتصادية اثارها الواضحة على هنكاريا فكانت تراجع المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الهنكاري اثارها الواضحة في هنكاريا ومن ثم تأثيرها على السلطة السياسية التي لم تستطع ايجاد حلول لمشاكل الاقتصاد الهنكاري من ادى الى زيادة السخط الشعبي الذي استفادت منه الاحزاب اليمينية ووصلت الى السلطة لتضع برامجها السياسية والاقتصادية في هذا المبحث سوف نوضح اهم التحولات السياسية والاقتصادية .

المطلب الاول- تحول المسار السياسي في هنكاريا وحصول اليمين على السلطة

سارت عملية التحول الى النظام الديمقراطي في هنكاريا بصورة سلمية وقد افرزت العملية السياسية عن تبني دستور ديمقراطي يؤكد على تعزيز النظام الديمقراطي واحترام حقوق الانسان وتوسيع المشاركة السياسية وحرية تأسيس الاحزاب السياسية وعمل تلك الاحزاب وفقاً للقواعد الدستورية والقانونية مع سيادة دولة القانون ازاء ذلك فعلى القادة السياسيين وضع برنامج سياسي واقتصادي لمعالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها هنكاريا منذ عملية التحول الديمقراطي بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين وحتى عام ٢٠١٠ سيطرت الأحزاب الاشتراكية على السلطة وادارة شؤون البلاد ، لكن التغير الذي أحدث تغيراً جذرياً في الشأن السياسي الهنكاري يأتي عقب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الهنكاري والتي أدت إلى زيادة الاضطرابات الشعبية وتراجع شعبية الأحزاب الاشتراكية التي لم تستطيع ايجاد حلول لهذه الاضطرابات ، وهذه الظروف التي مرت بها هنكاريا استفادت منها الأحزاب اليمينة القومية وتوحدت في وجه الأحزاب الاشتراكية لاسيما في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠ . (٢٠) وفي تلك الانتخابات فاز حزب الاتحاد المجري (فيرس) بقيادة فكتور أوربان وهو حزب قومي محافظ أستطاع الوصول إلى السلطة وحكم البلاد من قبل رئيس الوزراء فيكتور أوربان

وقد حدد الدستور المجري طبيعة النظام السياسي وهو نظام برلماني ديمقراطي وهو نواة لدستور المجر الصادر ١٩٤٩ التي أجريت عليه تعديلات عديدة في عام ١٩٧٢ و ١٩٨٩ وهو الدستور الديمقراطي وعام ١٩٩٧ شملت كافة الحقوق القانونية للأفراد والمراقبة الدستورية لرئيس الوزراء ، كما رشحت مبدأ الديمقراطية البرلمانية والمراقبة واستقلالية النظام القضائي وقد جرت تلك التعديلات في ظل حكم أحزاب اليسار الاشتراكية ، وبعد وصول الأحزاب اليمينة صدر دستور المجر في ١٨ أبريل ٢٠١١ وصوت عليه في ٢٥ أبريل ٢٠١١ ودخل حيز التنفيذ في الأول من يناير ٢٠١٢ وعدل في عام ٢٠١٣ وحسب هذا الدستور تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ، رئيس الوزراء . (٢١)

ويتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان المجري ، وقد جرت انتخابات رئيس الجمهورية في ٢ مايو ٢٠١٢ ورشح لها النائب عن البرلمان الأوروبي ينوش أدير (٥٢سنه) رئيساً للبلاد خلفاً للرئيس المقال بال شميت الذي أستقال من منصبه ، وقد حصل يانوش أدير على ٢٦٢ صوتاً في البرلمان الهنكاري أي أغلبية الثلثين وقد دعم من قبل

رئيس الوزراء فيكتور أوريان زعيم الائتلاف الحاكم المؤلف من الأحزاب اليمينة ، وقد قاطعت الأحزاب اليسارية الانتخابات تعبيراً عن أستيائها بترشيح حليف قوي لرئيس الوزراء فيكتور أوريان ، الذي عين عدد من حلفاءه من هيمنة الائتلاف الحاكم على مؤسسات الدولة في البلاد ، وهذا يؤدي إلى تراجع العملية السياسية مما يؤدي إلى مزيداً من الاضطرابات الشعبية التي تؤدي إلى مزيد من الانشقاقات داخل مؤسسات الدولة مما يؤدي إلى ضعف كيان الدولة في نهاية الأمر ، وفي سياق ذلك فقد تظاهر عشرات الالاف من المجريين في العاصمة بودابست احتجاجاً على الدستور الجديد الذي سنه الحزب اليميني وتم تحرير الدستور الجديد في البرلمان بعد فوزه بأغلبية الثلثين في الانتخابات النيابية وقد أعترض على الدستور الجديد الأحزاب الاشتراكية ويقولون أنه يهدد الديمقراطية لأنه يزيل الضوابط والموازيين التي أحتواها دستور عام ١٩٨٩ عقب سقوط النظام الشيوعي ، وكان كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد طالبا بإلغاء الدستور ، ويمكن القول أن الأحزاب اليمينية في سياستها هذه أرادت أن تعزز نفوذها السياسي من خلال الدستور الجديد . (٢٢)

خبراء القانون الدستوري في المجر أصدروا وثيقة تتضمن انتقادات لصيغة الدستور كونها تحتج السياسيين مفاصل تشريعية للتدخل في السلطة القضائية مما يؤدي إلى تقويض استقلالية استقلالية المحاكم والقاء ، فضلاً عن أن بنود الدستور تنتهك الحريات الدينية وهذا يؤدي إلى حرمانها من تحويل الدولة التي تعيشها في ممارسة نشاطاتها المشروعة ، ونص الدستور على منح الجنسية الهنكارية إلى الجاليات الهنكارية في الخارج مما يعني ضمان حصول أصوات هؤلاء المواطنين لصالح الحزب اليميني . (٢٣)

وفي أبريل عام ٢٠١٤ اعادة الانتخابات فوز حزب اليميني القومي (فيرس) برئاسة فيكتور اوريان بولاية ثانية ، وتعني اعادة هيمنة اليمين الحاكم في تعزيز سلطته في الدولة يأتي ذلك بفضل حصوله على الأغلبية البرلمانية وهذا ما يسمح له في سن قوانين تخدم السلطة الحاكمة وتغير بعض القوانين التي تتعارض مع سياسة الحكومة فضلاً عن ذلك فأن الاغلبية البرلمانية تسمح للحكومة في تنفيذ برنامجها الانتخابي من ناحية رسم السياسة الاقتصادية وسياستها الخارجية (٢٤).

وفي سياق ذلك فقد عزز رئيس الوزراء فيكتور أوريان نفوذه وذلك من خلال تغير بعض القوانين لاسيما قوانين الانتخابات المحلية لاسيما بعد تأييد المحكمة الدستورية لتلك القوانين مما يسمح له بفوز حزب في تلك الانتخابات ، وفي خطاب أمام الجالية الهنكارية في رومانيا إذ قال ((الأمة الهنكارية ليست مجرد تجمع من الأفراد وإنما هي مجتمع يجب تنظيمه وتقويته وبناؤه وفي هذا السياق فأن الدولة الجديدة التي نبنيها في هنكاريا هي دولة لاليبرالية)). (٢٥)

وتواجه سياسات الحزب اليميني معارضة قوية من الاتحاد الأوروبي لاسيما من ناحية موقفه من الهجرة والحريات الدينية والاعلام وهيمنة الحزب على مؤسسات الدولة وبالرغم من أنه حقق الاستقرار السياسي في البلاد وأبعاده عن سيطرة الاتحاد الأوروبي أي ضعف نفوذ الدول الأوروبية في املاء سياستها على هنكاريا فضلاً عن تعزيز علاقاته مع روسيا والصين الأمر الذي تخشاه دول الاتحاد الأوروبي ، وفي سياق ذلك فأن وجهة نظر حكومة هنكاريا من ناحية الاندماج السياسي الأوروبي إلى تعرض الأنظمة الحاكمة غير الليبرالية إلى خطر كبير ، في حين أن الكثيرين في أوروبا الشرقية يخشون من أن تؤدي أي مبادرات مستقبلية بين ماركون وميركل إلى انضمام أوروبا بين معكسرين كبيرين تحمل فيه أوروبا الشرقية مسمى (مواطني الدولة الثانية) . (٢٦)

ويمكن القول أن الحزب اليميني (فيرس) أستفاد من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها هنكاريا بسبب الأزمة المالية العالمية وزيادة نفوذ الأحزاب اليمينية في أوروبا على حساب أحزاب اليسار والموقف الحكومي من قضايا المهاجرين كل تلك العوامل أسهمت في في تعزيز نفوذ الأحزاب اليمنية في هنكاريا . (٢٧)

جرت الانتخابات الرئاسية في المجر عام ٢٠١٧ وصوت غالبية أعضاء البرلمان المجري لصالح رئيس الجمهوريةبانوش أدير ليفوز في ولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية المجرية ليبقى في منصبه كرئيس للبلاد لمدة خمس سنوات أخرى بعدما فاز في الانتخابات عام ٢٠١٢ ، ولم يحصل أدير في التصويت الأول على ثلثي أصوات أعضاء البرلمان وفي الجولة الثانية من التصويت ، حصل على ١٣١ صوتاً من أصل ١٧٠ بعد أن حصل مرشح الاحزاب اليسارية لاسزلوماجتيني على ٤٤ صوتاً . (٢٨)

المطلب الثاني- السياسات الاقتصادية للحكومة اليمينية الهنكارية

نفذت الحكومة اليمينية سياسة اقتصادية لمواجهة انكماش الاقتصاد الهنكاري منها خفض التجارة والضرائب على الدخل الشخصي ، وعلى صعيد أخر قامت بفرض ضرائب الأزمات على المؤسسات المالية وشركات الطاقة والاتصالات وتجارة التجزئة وبدأ الاقتصاد في التعافي مع دفعة قوية من الصادرات وخصوصاً إلى المانيا ، والتي حققت نمواً ملحوظاً بنسبة (١,٤%) عام ٢٠١١ أدى ذلك التقدم إلى خفض العجز إلى أقل من (٣%) من الناتج الاجمالي في عام ٢٠١٣ . (٢٨) ومن جانب أخر لجأت الحكومة اليمينية إلى اتباع سياسة تتمثل بالتركيز على استقلالية القرار الوطني المجري والسيادة في التفاعل مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية وبشكل خاص صندوق النقد الدولي ورفع شعار حزب الحرية واتخاذ اجراءات تتعارض مع التوجه العام المشترك لسياسة الاتحاد الأوروبي ، من جانب السياسات الاقتصادية أصدرت الحكومة قانون التحصيل الضريبي الواحد على كل أنواع الدخل ومستوياته وبنسبة (١٦%) مما ألحق ضرراً كبيراً بذوي الدخل المحدود ودافعي الضرائب من هذه الفئة ، في حين أزدادت نسبة الايرادات لأصحاب الدخول والرواتب العالية ، وحسب تصور الحكومة من أن ذلك سيضاعف من حجم الاستهلاك الداخلي وبالتالي ينشط الدورة الاقتصادية وحرية الاسواق وبالتالي تعزيز دور الطبقة الوسطى في الحياة الاقتصادية والتي تكاد أن تكون معقودة في تأثيرها في الواقع المالي والاقتصادي في هنغاريا . (٢٩)

وفي ظل اقتصاد السوق تلعب البنوك دوراً مهماً في قضايا التحويل للمؤسسات والأفراد عن طريق منح القروض والتسهيلات الائتمانية والمصرفية ، وصدرت الحكومة قانون فرض الضرائب على البنوك وشركات التأمين تجبرها بمقتضاها على دعم الحكومة بمبالغ تصل إلى (٢٠٠ مليار فورنت) يعادل مليار دولار لسد العجز الحاصل في الميزانية ، من جانب أخر لجأت الحكومة إلى تأمين قانون التقاعد الخاص والذي يقدر رصيد المودوعات حوالي (٥ مليار دولار أمريكي) دفع منها حوالي (٢,٥) مليار دولار كسندات مالية داخلية كانت قد منحت إلى الحكومة كقروض ، علماً بأن الدين العام الاجمالي كان بحدود (٨٢%) من اجمالي الناتج المحلي ومنه أكثر من (٦٠%) بالعملات الصعبة ، وأنخفض اجمالي بذلك اجمالي الدين العام إلى (٧٦%) . (٣٠)

كما ولجأت الحكومة إلى الضغط على استقلالية القرارات في البنك الوطني ومحاولة التأثير عليه من قبل السلطة التنفيذية ، وكذلك أدى اتخاذ الحكومة المجرية مجموعة من الاجراءات السياسية والاقتصادية إلى فقدان ثقة السوق والمستثمرين في سياسة الحكومة ، هذه السياسات أدت إلى نتائج غير مرضية منها خفض سعر الصرف للعملة المجرية مقابل العملات بمقدار يقارب (٣٠%) مما أدى إلى ارتفاع الدين العام اجمالي الناتج المحلي ليصل إلى (٩٠%)

عام ٢٠١١ من جانب أخر على هنكاريا سداد ديون بقيمة (٥) مليار يورو للدائنين من المؤسسات المالية الدولية وفي هذه الحالة اتجهت الاقتراض مرة أخرى من الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي لسداد تلك الديون .[٣١] لذلك على المجر أن تراعي في سياستها المالية والاقتصادية والقانونية الجوانب الاتية:[٣٢]

اولاً : طمأنة السوق والمستثمرين الاجانب في استقرار الحالة السياسية والاقتصادية والبنية الاستثمارية والقانونية على وجه حيث أنها أحدى أهم المعايير الثابتة للاتحاد الأوروبي هو الاستقلال المالية والنظام والقضاء والاعلام .

ثانياً : خلق مناخ استثماري مناسب لاستقطاب الرأسمال والمستثمرين .

ثالثاً : تعزيز الصادرات لتطوير ميزان المدفوعات الاقتصادي حيث أن حجم الاستثمار والتصدير هما العاملان الاساسيان لتطوير اقتصاد أي بلد لابعاد زيادة رأس المال المستثمر والعامل والذي سوف يخلق فرص عمل جديدة وينعكس على الاستهلاك الداخلي أيضاً يقلل من نسبة العاطلين عن العمل ويخفض نسبة المساعدات الاجتماعية والانفاق الحكومي ويعزز من الايرادات المتأتية من ضريبة الدخل .

خامساً : تعزيز القدرة على خلق المنافسة والمؤسسات الانتاجية والخدمية وهذا يقتضي بالضرورة تحسين النوعية والاداء والكفاءة في الخدمات والانتاج .

سادساً : اعادة النظر في الهيكلية الاقتصادية وتقليص الانفاق الحكومي وزيادة الاجراءات عن طريق اتباع سياسة اقتصادية وضريبة واقعية .

سابعاً : عدم تحميل المواطنين أعباء ضريبية جديدة بل ايجاد وسائل أكثر واقعية وعملية الحصول على الضرائب والايرادات ومعالجة حالة التحايل على الضريبة من قبل الأفراد والمؤسسات الانتاجية والخدمية .

وأكد رئيس الوزراء المجري فكتور اوريان أن حكومته تدعم كل الوسائل الكفيلة لتحقيق النمو الاقتصادي ، وأكد أوريان أن بلاده تدعم التنمية طالما لم تؤدي إلى ديون ، وبين أوريان أن الحكومة الهنكارية لها سياساتها الخاصة التي يمكن أن تنقذ البلاد من الديون الضخمة وتحسين القدرة التنافسية في ذات الوقت على الرغم من صعوبة المهمة . [٣٣]

أدى التقدم في هنكاريا إلى خفض العجز إلى أقل من (٣%) من الناتج المحلي الاجمالي للمفوضية الأوروبية في أوائل عام ٢٠١٣ مما أعطى إلى هنكاريا للخروج من العجز وذكرت الدراسات الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية لعام ٢٠١٤ أن هنكاريا قد خرجت من الركود ، وأوضح التقرير أن امكانيات النمو كان يعوقها ضعف الاستثمار والعمالة المنخفضة بين العمال ذوي المهارات المتدنية في أسواق العمل والمنتجات ، مما يتطلب مزيداً من الاصلاحات الهيكلية وهي ضرورة حتمية وبلغ أعلى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ما بعد الركود (٣,٩%) ووفقاً للتقديرات للمفوضية الأوروبية لاتزال هنكاريا تسير على طريق النمو المعتدل والتوازن نسبياً ، والحد تدريجياً من اختلالات الاقتصاد الكلي وقد تجاوز الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ذروته وفي عام ٢٠١٥ قدرت زيادة في الناتج المحلي الاجمالي (٢,٧٥%) بدعم من تقرير الاستهلاك الخاص ونمو الصادرات .[٣٤]

وتشير البيانات الأولية إلى أن نمو الناتج المحلي الاجمالي في هنكاريا تجاوز مستوى منطقة اليورو في الربع الأول من عام ٢٠١٧ وتشير البيانات إلى أن فترة النمو القوي التي رافقها انخفاض معدلات التضخم التي شهدتها هنكاريا في السنوات الأخيرة وأن عام ٢٠١٧ هو عام قمة النمو الاقتصادي في هنكاريا وتجاوزت هنكاريا فترة تباطؤ في عام ٢٠١٦ مسجلة في الربع الأول من عام ٢٠١٧ زيادة سنوية كانت أكثر من الضعف (٤,١%) . [٣٥]

الخاتمة

بعد ان تم استعراض التحولات السياسية والاقتصادية في هنكاريا وتأثير تلك التحولات على الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي وانعكاس تلك التحولات على الاوضاع الاجتماعية . فأن تلك التحولات اتت من ناحية تفاهم ما بين السلطة الحاكمة والمعارضة الامر الذي يسمح للسلطات الحاكمة في تأسيس احزاب اشتراكية وتغيير منهج ايديولوجية تلك الاحزاب لكي تتماشى مع مرحلة التحول الديمقراطي وهذه الصفة مكنتها من تعزيز دورها واستمرار تفردها وفوزها في الانتخابات البرلمانية بعد ان تم تعديل الدستور ليتوافق مع المرحلة التحول الديمقراطي . ومن الناحية الاقتصادية فقد تحقق التوافق ما بين الاحزاب اليسارية والمحافظة في نهج اقتصاد السوق الذي استطاع جذي الاستثمارات الاجنبية ودخوله في منظومة الاتحاد الاوربي وتطوير الاقتصاد . لكن سياسات الحكومة الاشتراكية في الاقتصاد تعرضت الى ازمة حالها حال اقتصادات الدول الاوربية بفعل الازمة الاقتصادية العالمية وهذه الازمة اعطت الفرصة للاحزاب اليمينية في الوصول الى السلطة وحكم البلاد مستغلة الاوضاع التي تمر بها هنكاريا من غرزة استطاعت تعزيز نفوذها وقوتها وتحقيق والاستقرار في الحكم .

الهوامش والمصادر

١. هنغاريا على الرابط www.mfa.gow.hul.kulk.epvisetel

٢. د. فاضل الخطيب ، من نظام الحزب الواحد الى الديمقراطية لحرية المجر ، على الرابط www.metransparent.vom

٣. د. فاضل الخطيب ، مصدر سابق .

٤. جمهورية المجر على الرابط ، www.arabradia.hulinedet.php

٥. د. فاضل الخطيب ، على الانتخابات البرلمانية الهنغارية ، الحوار المتمدن ، على الرابط ، www.m.ahewar.orgls.asp

٦. د. كريم الخفاجي ، جمهورية المجر وهنغاريا ، بين الاختلاف الانهيار الاقتصادي والمالي او الاصلاح السياسي والاقتصادي ، الحوار المتمدن ، العدد (٣٦١٦) على الرابط www.wata.pslar.page.aspx

٧. ناهدة عز الدين ، تحولات اوربا الشرقية بين الشر والحزب ، عملية السياسة الدولية ، العدد (١١٨٧) ١٠ اكتوبر ٢٠٠٩ ، ص٥٦ .

٨. ناهدة عز الدين ، المصدر نفسه ، ص٥٨.

٩. المجر ، المعرفة على الرابط ، www.marefa.org

١٠. ناهدة عز الدين ، المصدر السابق ، ص٥٨.

١١. ناهدة عز الدين ، المصدر السابق ، ص٥٨.

١٢ . عبد الله رزق ، اقتصاديات ناشئة في العالم ، نماذج تنموية لافتة ، دار الفارابي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص٧٤ .

١٣. عبد الله رزق ، المصدر نفسه ، ص٥٧ .

١٤. عبد الله رزق ، المصدر نفسه ، ص٥٧ .

١٥. عبد الله رزق ، المصدر السابق ، ص٧٨ .

١٦. عبد الله رزق ، المصدر السابق ، ص٧٩ .

١٧. رانيا السباعي ، التحول الاقتصادي في دول شرق ووسط اوربا ، المزايا والمخاطر ، مجلة السياسة الدولية ، (١٨٧) ، اكتوبر ٢٠٠٩ ، ص٧٠-٧١ .

١٨. فرانسسكو فيرغان ، الاقتصاد العالمي ، ركود وكساد ، ، اوضاع العالم لعام ٢٠١٠ ، اشراف برقدان بادي ودومينيك فيدال ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص١١٠-١١٢ .

١٩. ستيفان واجنايل ، اوربا نتيجة اسوء ازمة اقتصادية منذ الثلاثينيات الازمة تقصف بأوربا الشرقية ، لانهااكثر اكتشافات ، من الغربية على الرابط ، mail.bn94ecentrale.gov.sy.

٢٠. المتطرفون الجدد ، تعرف على الاحزاب اليمينية في اوربا على الرابط ، www.noonpost.org .

٢١. اليمينيون ، الشعبويون ، المتطرفون في الحكومات اوربا الشرقية على الرابط www.porlmany.com .

٢٢. المجر وهنكاريا على الرابط ، www.moqatel.com .

٢٣. البرلمان المجري ينتخب بانوش ادير رئيساً على الجمهورية على الرابط ar.wikinws.org.wikil .

٢٤. عشرات الالف يتظاهرون ضد الدستور الجديد على الرابط في ٣ كانون الثاني ٢٠١٢ ، www.m.ahewer.orgls.aspz-aid .

٢٥. هنغاريا على خطا البوتينية في الديمقراطية الموجهة وتحدي الاتحاد الاوربي على الرابط www.alhayiat.com/m/stary .

٢٦. اعلان نهاية الديمقراطية الليبرالية في هنغاريا ، المركز العلمي العربي للابحاث والدراسات الانسانية على الرابط ، arab.scr.org .

٢٧. ايفان كراستيف ، خيار وسط اوربا الصعب ، الشرق الاوسط على الرابط ، ٢٠١٧/٦/٢٥ ausat.com/hame/article .

٢٨. الاقتصاد على الرابط kuvait.mfa.gov.hu/are/page .

٢٩. بانوش ادير ريكس ، الجمهورية للمجر على الرابط www.trl.net.tr/arabic .

٣٠. كريم الخفاجي ، المصدر السابق .

٣١. كريم الخفاجي ، المصدر نفسه .

٣٢. كريم الخفاجي ، المصدر السابق .

٣٣. اوريان ، هنغاريا تدعم كل دعم النمو الاقتصادي اذا لم تؤدي زيادة حجم الديون ، وكالة الانباء الكويتية على الرابط ، www.knna.net.kw/Articaleprint.page .

٣٤. الاقتصاد على الرابط ، kuvait.mfa.gov.hul .

٣٥. بلومبرمجوتيرة النمو الاقتصادي في اوربا الشرقية من المرجع ان تتباطأ في التسوق القادمة على الرابط www.syrianembassy.ro ، ٢٢ مايو ٢٠١٧ .